



جمهورية مصر العربية

وزارة التجارة والصناعة

الوزير

سجل في ١٤ / ٩ / ٢٠٠٨

محمد طلح

قرار
وزير التجارة والصناعة
رقم ٧٥٧ لسنة ٢٠٠٨

وزير التجارة والصناعة

- بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش وتعديلاته .
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ولائحته التنفيذية .
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن حماية الملكية الفكرية ولائحته التنفيذية .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة .
وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بإصدار قانون حماية المستهلك .
وعلى المواصفات القياسية المصرية رقم ٣٧٧٨ لسنة ٢٠٠٥ .
وعلى كتاب غرفة الصناعات الغذائية المؤرخ ٢٠٠٨/٧/٨ .

قرر

(مادة أولى)

- تلتزم المنشآت الصناعية المنتجة للأغذية والمشروبات بتطبيق أي من النظم الآتية :
١. نظم إدارة سلامة الغذاء طبقاً للمواصفة القياسية المصرية ٤٨٨٤/٢٠٠٨ والمتوافقة مع الأيزو ٢٢٠٠٠ .
 ٢. نظم تحليل مصادر الخطر ونقاط التحكم الحرجة " HACCP " .

(مادة ثانية)

- تلتزم المنشآت الصناعية المنتجة للأغذية والمشروبات بتطبيق ما يلي خلال فترة توفيق الأوضاع مع المادة الأولى من هذا القرار :
١. الإشتراطات الصحية لمنشآت المنتجات الغذائية طبقاً للمواصفة القياسية المصرية ٣٣٩٣/٢٠٠٥ والمتوافقة مع الكودكس الدولية .
 ٢. تطبيق نظم الممارسات الجيدة فى الصناعة (GMP) .

(مادة ثالثة)

- أ. تمنح المنشآت المنصوص عليها فى المادة الأولى فترة لتوفيق الأوضاع حتى نهاية عام ٢٠١٠ .
- ب. المنشآت المنصوص عليها فى المادة الثانية تمنح فترة لتوفيق الأوضاع حتى نهاية عام ٢٠٠٩ .

(مادة رابعة)

تقوم الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة بتقديم المشورة الفنية عند طلبها لهذه المنشآت ويقوم مركز تحديث الصناعة بدعم المنشآت غير الحاصلة على نظم سلامة الغذاء طبقاً للنظام المتبع فى دعم المنشآت الصناعية للحصول على شهادات نظم الجودة والبيئة والسلامة .

(مادة خامسة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

وزير

التجارة والصناعة

م . رشيد محمد رشيد

